مكتبة البنين
قسم الدوريات

جامعة قطر
ادارة المكتبات الجامعية
مكتبة الدوريات

حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

العدد السابع عشر

١٤١٥هـ / ١٩٩٤م

النظام المقطعي وهمزة الوصل في العربية

د . محمد علي رباع
الجامعة الأردنيـــة

ينشأ المقطع من تتابع الصوامت والحركات ، ويكون عدد المقاطع في البنية العربية مساوياً لعدد الحركات فيها . وبناء على تفاوت كمية الحركة ، واختلاف تجمعات الصوامت ، فإن العربية تشتمل على ستة أنواع من المقاطع ، بعضها يُسلَّم بوجوده ، وبعضها حوله خلاف قديم جديد .

وحين نرمز للصامت بـ « ص » ، وللحركة بـ « ح » عندما تكون قصيرة ، و « ح: » عندما تكون طويلة ، فإنّ المقاطع الستة المذكورة تُحدّد على النحو التالي :

١ - ص ح ٢ - ص ح: ٣ - ص ح ص
٤ - ص ح: ص ٥ - ص ح ص ص ٦ - ص ح : ص ص

والثلاثة الأول منها هي من أكثر مقاطع العربية شيوعاً ؛ إذ لا توجد أيّة قيود على توزيعها ، فهي تقع في بداية الكلمة أو وسطها أو آخرها ، بصرف النظر عن أحجام الكلمات التي تدخل في تشكيلها ؛ ولذا تُعدّ هذه المقاطع المقاطع الأساسية في اللغة العربية[١] ؛ فالمقطع الأول هو المسيطر في الفعل الماضي المجرّد غير المعتل والمضعف . . والمقطع الثاني يطّرد في بداية الماضي المعتل الأجوف ، ونهاية المعتل الناقص ، كما يطّرد في بداية اسم الفاعل ؛ « فاعل » . والمقطع الثالث يطّرد في بدايات كل من مصدر المجرّد الذي على وزن « فعْل » ، ما لم يوقف على آخره بالتسكين ، واسم المفعول ؛ « مفعول » ، والفعل الماضي المضعف ؛ « شدّ » ، والفعل المضارع ساكن الفاء[٣].

وأما المقاطع الأخرى . فهي تأتي في مواقع محددة ، وجل ما جاء من شذوذ مقطعي في بعض القراءات القرآنية ، أو في بعض الصيغ المروية عن الأعراب ، يرتد إلى هذه المقاطع ، ويأتي في سياقات مقاربة لها في سماتها الصوتية ؛ لذلك فإنّ استجلاء خصوصياتها يلقي الضوء على كلّ ما عد من باب الشذوذ الصوتي في اللغة العربية .

فالمقطع الرابع ؛ « ص ح : ص » يوجد في حالتين : أولاهما في الوقف على الكلمات التي تنتهي بمقطعين ، أوّلهما طويل مفتوح ؛ « ص ح : » وثانيها قصير مفتوح ؛ « ص ح » ، كما هو الحال في الفعل الأجوف ؛ « قال » . وثانية الحالتين في وسط الكلمة ، ويشترك (أن يتلوه مقطع آخر صامته الأول مماثل للصامت المغلق لهذا المقطع : شابْ ـ بُن . بدون توافر هذا الشرط لا يتأتى . . . إلا في حالة الوقف فقط .)[٢] وهي صيغة قياسية تتمثل في اسم الفاعل من المضعف ، كما يوجد هذا المقطع في صيغة المضارع المسند إلى ألف الاثنين المؤكد بالنون الثقيلة ؛ « يلعبانّ » ، وثمة بعض الصيغ المأثورة ، يوافق هذا الشرط ، وثمة صيغ أخر تخرج عليه ، على ما سيتضح .

غير أنّ « هنري فليش » يرى تقسيماً آخر لمقاطع الكلمات المشتملة على هذا المقطع ، أو على المقطع الخامس في غير الوقف ؛ فهو يرى أنّ السلوك المقطعي يضطرب إذا نشأ عنه وجود مصوت طويل في مقطع مقفل ؛ (وذلك عندما يقفل المقطع بنفس الصامت الذي يفتح المقطع التالي ، فينشأ صوت مضعف وذلك نحو : احمارّ (ihmarra) ولا الضالين (wala - ddallina) « القرآن نهاية الفاتحة » وخُويصّة (huwayssatun) تصغير « خاصّة » . والسؤال الذي يحضرنا الآن هو كيف يتم التقسيم المقطعي في هذه الحالة ؟ أغلب الظن أنه يتم بأن نترك المصوت الطويل أو المزدوج في مقطع مفتوح هكذا : اِحْـ ـ مـا ـ رْرَ 'ih-ma-rra' لا ـ ضّـا ـ لّيـ ـ نَ (la-dda-lli-na) ، خُـ ـ وَيْـ ـ صّـ ـ تُن 'hu-way-ssa-tun' .)[٤]

وبهذا يكون « فليش » قد تخلّص من هذين المقطعين وجاء بمقطع جديد هو

« ص ص ح » ، وهذا غير ممكن البتة في النطق التلقائي لمثل هذه الكلمات ، ولا يتأتى ذلك إلاّ إذا نطقنا الكلمة مُجَزّأة . ووقفنا على كل مقطع ، ثم تكلفنا النطق بالمقطع الذي جاء به ، وهذا قد يتأتى له هو ـ بأثر من لغته الأم ـ ولكنه لم يكن ممكناً لأبناء العربية . وينبغي أن ننبه إلى أنه ليس هناك ما يسوغ تحليله « ولا الضالين » بهذه الصورة . فالمقطع الأول ينبغي أن يتحد مع المقطع الذي يليه ، كما ينبغي أن تقصر حركته هكذا : 'lad' ، فهذا هو المقطع الأول .

أما المقطع الخامس ؛ « ص ح ص ص » فيتفق جلّ المحدثين على إمكان وقوعه في موضعين ؛ أحدهما في الوقف ، والآخر في تصغير الكلمات المشتملة على المقطع الرابع من مثل : شابّة ودابّة . ويؤكد عصام أبو سليم إمكان وقوعه في وسط الكلمة ، وإن كان ذلك أقل من الموقع الأخير ؛ يقول (يمكن القول إن هذا المقطع يتكرر وقوعه في آخر الكلمة أكثر منه في وسطها في الكلمات القصيرة ، ولا يقع على الإطلاق في الكلمات الطويلة المكونة من تسعة أو عشرة مقاطع[٥] ، هذه النتيجة المستندة إلى إحصاءات دقيقة للبنية المقطعية لجميع الكلمات الموجودة في معجم اللغة العربية المعاصرة ، والتي يزيد عددها على (٤٥) ألف كلمة تنفي الاعتقاد السائد من أن هذا المقطع يقع فقط في نهاية الكلمة)[٦] .

بيد أنه لم يأت بأي مثال من نواتج تلكم الإحصاءات ، مما جاء مشتملاً على هذا المقطع ، فإذا قصد ما يماثل « دُوَيْبّة » التي ذكرها ، فليس ثمة اعتقاد سائد ينفي وجودها ، وإذا كان هذا المقطع قد جاء في بعض القراءات القرآنية ، فإن هذه القراءات غير موجودة في مصدره .

في مقابل ذلك فإن أحد الباحثين يرفض وجود هذا المقطع في العربية ، بصرف النظر عن موقعه ، ويستند في ذلك إلى إجمال اللغويين العرب على القول بعدم جواز الجمع بين الساكنين في الكلام ، أمّا وجوده في حالة الوقف ، فهو يرى أن المقصود بذلك الخط والكتابة وليس النطق ،

ويستشهد بمقولة لابن يعيش ظنها خادمة له ، ثم يردفها قائلاً : (وهكذا يكون المراد من قول ابن يعيش بجواز الجمع بين سكونين الجمع بينهما في الرسم والكتابة لا في هذا النطق)[٧] ، فالوقف ـ عند الباحث ـ لا يتم إلاّ بحركة « بين بين » ؛ إمّا بين الصامتين ، وإما بعد الصامت الأخير ؛ (لأن الوقف يمكن الحرف ويستوفي صوته ويوفره على الحرف الموقوف عليه فيجري ذلك مجرى الحركة « المصوت » لقوة الصوت واستيعابه ، كما جرى المد في حروف المد مجرى الحركة)[٨] . كما يقول ابن يعيش ، وأما « دُويبّة » فهو يرى أن ثمة حركة « بين بين » تقع بعد الياء ، كما نص على ذلك ابن منظور ، إذ رأى أن الياء ساكنة وفيها إشمام من الكسر ، وهذا الإشمام يلزمها حيث وقعت في التصغير قبل حرف مشدّد ، وبذلك يكون هذا المقطع قد قسم إلى مقطعين ، ويخلص الباحث من هذه الموازنات إلى أن العربية لا تعرف هذا المقطع ، قال : (وقد بحثنا في بنية العربية الفصحى عن ما يمكن أن نستشهد به على وجود الشكل هـ [يقصد : ص ح ص ص] فلم نجد ما يمكن اعتماده في هذا الباب ، وعليه وجب حذف هذه البنية من لائحة الأشكال المقطعية الفصحى والاكتفاء بأربع أبنية فقط إثنان منها مفتوحة وإثنتان مقفولة « كذا كذا* »)[٩] . هذا مجمل ما استدل به في إنكاره .

وهذا الذي جاء به الباحث مردود جملة وتفصيلاً ، وبيان ذلك :

أ ـ إن الباحث تلقف مقولتي سيبوبة وابن منظور وبنى عليهما تحليله لـ « دويْبّة » ، فحللها 'du-wa-yeb-ba-tun' وهو بذلك يُحمّل كلامهما ما لا يحتمل ، فالإشمام تهيئة العضو للحركة ، وليس حركة بحال من الأحوال . ولو تابع الباحث ابن منظور في غير هذا الموضع لوجده يقول عن الإشمام : (والحرف الذي فيه الإشمام ساكن أو كالساكن ، مثل قول الشاعر :

متى أنام لا يؤرقْني الكَرِي ليلاً ، ولا أسمعُ أجراس المطي

قال سيبوية : العرب تشم القاف شيئاً من الضمة ، ولو اعتددت بحركة الإشمام لانكسر البيت)[١٠] . وعلى الرغم من ذلك فإنّ تقسيم هذه الكلمة مقطعياً على ذلك النحو قد يصلح على المستوى النظري . أما في النطق ، فإذا اعتددنا الإشمام أو ما قيل عنه إنه إشمام ـ إذا اعتددناه حركة فعلينا أن نلحظ أن المقطعين يخرجان دفعة واحدة ، وبالتالي لا يجوز هذا التقسيم ، ويصبح لدينا مقطع جديد . ينطوي على حركتين هكذا (du - wayeb - ba - tun) ولا سبيل لحلّه إلى مقطعين البتة ، فأعضاء النطق تأبى الفصل بين الياء والفتحة التي تسبقها !

ب ـ أما استدلاله بأنّ المقصود بالتسكين هو الكتابة والرسم وليس النطق ، فهذا ما لم يقل به ابن يعيش بهذا الإطلاق ؛ ذلك أن ابن يعيش كان قد تكلم على أنواع الوقف فجعلها أربعة : الروم والإشمام والتسكين والتشديد ؛ أما التشديد فلا يوقف به على مثل هذا المقطع ، وأما التسكين فهو سلب الحركة ، وأما الإشمام فهو (تهيئة العضو للنطق بالضم من غير تصويت وذلك بأن ضتم شفتيك بعد الإسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين . . وأما الروم فصوت ضعيف كأنك تروم الحركة ولا تتمها وتختلسها إختلاساً ، وذلك مما يدركه الأعمى والبصير ؛ لأن فيه صوتاً يكاد الحرف يكون به متحركاً)[١١] . وعلى ذلك فإن ابن يعيش يكون قد أفصح عن قصده النطق لا الكتابة ؛ ذلك أنّ حديثه عن الكتابة جاء بعد أن أتم حديثه عن النطق ، فقال : (وقد جعل سيبوية لكل شيء من هذه الأشياء علامة في الخط)[١٢] . ثم أخذ يفصّل القول فيها .

وإذا ثبت هذا فلا يوجد ما يدل على حركة « بين بين » غير الروم ، إذ لو كان يؤتى بهذا الحركة في الإشمام لما كان هناك ما يسوغ هذا التفريع في أنواع الوقف .

ج - وأمّا قوله « وقد بحثنا . . . » فهو تعميم لا مسوغ له ألبتة ، فقد وجد هذا المقطع في بعض القراءات القرآنية ؛ فقد قرأ نافع « يْخصّمون » من قوله تعالى : « ما ينظرون إلا صيحة واحدة تأخذهم وهم يخصّمون » ساكنة الخاء مشددة الطاء[١٣] . وقرأ حمزة : (« فما اسْطّاعوا » مشددة الطاء ، يريد فما استطاعوا ثم يدغم التاء في الطاء ، وهذا غير جائز ؛ لأنه جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة) . [وأثبت المحقق في الحاشية] (على هامش الأصل : ومن ثم طعن الزجاج وأبو علي في القراءة ، وأجيب بأنها متواترة وبأن الجمع بين الساكنين وصلاً جائز مسموع مثله)[١٤] . وقد كان أبو عمرو (يدغم الدال في الذال إذا سكن ما قبل الدال وكان الحرف في موضع خفض مثل قوله تعالى : « منبْعد ذلك » [سورة البقرة : ٥٢] . . . وكذلك الدال في الضاد مثل قوله تعالى : « من بعد ضراء » .)[١٥] وقد قرأ - أيضاً - « شهرْ رمضان » بإدغام الراء في الراء[١٦] ، وذكر الفراء أن بعض قراء المدينة قرأ « يخْطّف » بالجمع بين الساكنين[١٧] ، وثمة قسم من تاءات البزي ينطوي على هذا المقطع ، وهذا القسم يتمثل في تاءات قبلها ساكن صحيح مثل قوله تعالى : « إذ تلقونه بألسنتكم » وقوله عز وجل : « فهل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين » وقوله جل ثناؤه : « وإن تولوا فإني أخاف عليكم » وما أشبه ذلك حيث يقرأ هذه التاءات بالتشديد .[١٨]

وأما المقطع السادس ؛ « ص ح : ص ص » فهو من أكثر المقاطع تقييداً ، وأقلها وجوداً عند من يرون وجوده في اللغة العربية[١٩] ، فهو خاص بالوقف على الكلمات التي تشتمل على المقطع الرابع ، يتلوه مقطع قصير ، تنتهي به الكلمة . ومثاله المقطع الذي تتكون منه صيغة فاعل » من المضعف ؛ « شادّ » ، وذلك في حالة الوقف .

ولكن سعد مصلوح يرى أن الوقوف على هذا المقطع يجعله من النوع الرابع ؛ قال : (وقد رجحت التجارب المعملية التي أجريناها على هذين النوعين من

المقاطع ومقارنتها بـالأنواع الأخـرى في تكوينـات مثل : سـدّ وأسدّ » أفعـل التفضيل « وأسد » الحيوان المعروف نقول : رجحت هذه التجارب أن ما يميّز المقطع ذا الساكن المشدد إنما هو الطول النسبي في الحـركة ، وزيـادة شدتهـا ودرجتها أما طول الساكن الأخير ، وهو في هذا المثال (d) فلا يطرأ عليه تغيير ذو قيمة)[٢٠] . ولا يشك في صحة هذا التحليل ؛ إذ إن مطلق الملاحظة تؤكـد ذلك ، فلا فرق بين وقوفنا على « شاد » ووقوفنا على « شادّ » ، إذا قلنا : « الحبل زيدٌ شادّ » و « البنيان زيد شاد » ، هذا إذا وقفنا عليهما وقوفاً طبيعياً ، ولا نلمس أي تفاوت إلا إذا تكلفنا التشديد ، والتكلف حالة طارئة ؛ ولذا فلا قيمة لهذا المقطع ، ولا وجود له في العربية ، ولقد أحسن صنعاً من أهمله ولم يحتسبه من بنية العربية المقطعية[٢١] ، وما كان لنا أن نذكره مع الإمكانات المقطعية في العربية إلا لنختبر وجوده فيها ، إذ وجدنا من يعده مقطعاً من مقاطعها .

في مقابل هذا فإننا تغافلنا ثمة عن مقطع آخر جاء به تمام حسان[٢٢] . وهو « ح ص » ويتمثل هذا المقطع في « أل » التعريف ، ومثلها الكلمات التي تبدأ بهمزة وصل عندما تقع في بداية الكلام .

وعلى الرغم مما قيل من رد على إمكان وقوع هذا المقطع ، استناداً إلى أقوال القدماء التي ترى أن الحركة لا تكون قبل الصامت ، أو استنـاداً إلى أن هذا المقطع لا يتشكل إلا إذا حذفت الهمزة وبقيت حركتها[٢٣] . ـ على الرغم من ذلك فإن هذا المقطع ؛ « ح ص » يبقى محتملاً ومقبولاً لدينا ، فالقضية لا تتعلق بحذف الهمزة . كما أنها لا تتعلق بأسبقية الصامت على الحركة ، وإنما تتعلق بماهية همزة الوصل ، وحقيقة نطقها ، على ما سيتضح .

إنّ الكلمة العربية تحتفظ باستقلالها المقطعي في درج الكلام بصرف النظر عن شكل مقاطعها أو عددها ، وهذا الاستقلال لا يتخلّف إلاّ في حالة واحدة ، وذلك حين تُتبع كلمة ما بكلمة مبدوءة بهمزة وصل ، حينئذ لا بـد من اتحاد المقطع الأخير من الكلمة السابقة بالمقطع الأول من الكلمة اللاحقة ، وذلك على

النحو التالي :

أ ـ الكلمات التي تنتهي بمقطع قصير مفتوح ؛ « ص ح » ، مثل : « كتبَ » و « يكتبُ » ، يتحد مقطعها الأخير بمقطع همزة الوصل مشكلاً مقطعاً قصيراً مغلقاً ؛ « ص ح ص » ، مثل : « يكتبُ الولدُ ' yak - tu - bul - wa - la - du ' فالمقطع الثالث ؛ 'bul' هو اتحاد المقطع الأخير من « يكتب » ؛ 'bu' والمقطع الأول من « الولد » ؛ 'al'[٢٤] .

ب ـ الكلمات التي تنتهي بمقطع طويل مفتوح ؛ « ص ح : » ، مثل : المضارع المعتل الآخر غير المجزوم ، والمضارع المسند إلى ألف الاثنين أو ياء المخاطبة أو واو الجماعة حين يكون مجزوماً ، يتحد المقطع الأخير منها مع مقطع همزة الوصل ويُقصّر وجوباً ؛ قال ابن يعيش : (وتقول في المنفصل : يغزو الجيش ، ويدعو الله ، فحذفت الواو للساكنين . . . وكذلك « لم يضربا القوم » و « لم يضربوا الآن » و « لم تضربي ابنك » حذفت النون للجزم ثم دخل الساكن بعدها من كلمة أخرى فحذفت الألف والواو والياء لالتقاء الساكنين وتعذّر الحركة)[٢٥] ، أي يتم تشكل مقطع قصير مغلق من المقطعين المتحدين هكذا ؛ « يغزو الجيش » :

(yag-zu: + al-jay-su) → (yag-zul-jay-su)

ج ـ الكلمات التي تنتهي بمقطع قصير مغلق « ص ح ص » ، مثل : « مَن » و « عن » و « كم » ، والفعل المضارع المجزوم ، ما لم يكن معتل الآخر أو مضعفاً ـ يحل مقطعها الأخير ، ليتحد صامته الأخير مع مقطع همزة الوصل مشكلاً مقطعاً قصيراً مغلقاً هكذا :

(min + al-bay-ti) → (mi-nal-bay-ti) = « من البيت »

ويُلحظ أن المقطع المتشكّل في الأوضاع السابقة مقطع قصير مغلق ، بصرف

النظر عن نوع المقطع الذي تنتهي به الكلمة الأولى ، وعلى ذلك يجوز لنا أن نسميه مقطع الوصل في العربية ، فلا يتم الاتصال المقطعي بين كلمتين إلاّ كان هذا المقطع مرتكز الاتصال .

ويُلحظ ـ أيضاً ـ أن التتابع المقطعي في الحالة الثانية كان من الممكن أن يقود إلى تولد المقطع الرابع ؛ « ص ح : ص » ولكن العربية آثرت التخلص منه ، مما يدل على قلة وجوده ، فإذا كان هذا المقطع قابلاً للتشكل في درج الكلام بشرط أن يكون متلواً بصامت مماثل للصامت الذي أغلق به ، فإن العربية لم تبق عليه حتى في ضوءو توافر هذا الشرط ؛ إذ إن مجيء المقطع الثاني (ص ح :) متلواً بكلمة لم تبدأ بـ « أل » التعريف ، متلوة بصامت من الصوامت الشمسية ، يعد تحقيقاً لظروف تشكله ، مثل : « لم يكرما السائل » فالمقطع الذي كان ينبغي تحققه مقفل بصوت متبوع بمثله ؛ 'lam-yuk-ri-ma:s-sa:-i-la' فالمقطع الرابع ؛ 'ma:s' مقطع طويل مغلق ، توافر له شرط تكوّنه ؛ إذ إن قفله ؛ 'S' يماثل مطلع المقطع التالي له . وعلى الرغم من ذلك فإن العربية آثرت تقصير هذا المقطع ليصبح من النوع الثالث ، وقد شذ عن ذلك قولهم : « حلقتا البطان »[٢٦] ، فقد نطقوها : 'ha - la - qa - ta:l - bi - ta: - ni' ، كما أن العربية عمدت إلى المجيء بهذا المقطع بصورة قياسية في الموقع الذي تدخل فيه همزة الاستفهام على الأسماء المعرفة بـ « أل » ، وعلى واحد من الأسماء العشرة ، هو « ايمن » في القسم[٢٧] ، وإذا كان شرط تشكل هذا المقطع متحققاً في الأسماء التي تبدأ بصوت شمسي ، فإنه لا يتحقق في تلك التي تبدأ بـ « أل » القمرية ، أو في « ايمن » ، أو في « حقلتا البطن » .

إن شيوع استخدام هذه الصيغ القياسية ؛ « أل التعريف + اسم مُعرَّف مبدوء بحرف قمري » لا يقل عن شيوع استخدام كلمات مثل : « شابّ » ، التي تشتمل على المقطع الرابع ، أو كلمات مثل : « شويّبة » ، التي تشتمل على المقطع الخامس ، وليس استخدام هذه الأخيرة بأولى من مجيء بعض القراءات

القرآنية بمقطع مماثل لهذا المقطع خارج على شرط توافره بحسب نظرة القدماء والمحدثين ؛ لذلك لا بد من إعادة النظر في ظروف تشكل هذين المقطعين في ضوء هذا الذي يظهر بمظهر الشذوذ .

وأحسب أن معاينة الخصائص الصوتية للأصوات المشكِّلة لهذين المقطعين ، والأصوات المحيطة بهما من شأنها أن تضع وصفاً رائقاً ، وتحديداً أكثر مناسبة لهذين المقطعين ، وأحسب ـ أيضاً ـ أن تعليل ابن جني لمجيء المقطع الخامس في « حلقتا البطان » يعد ركيزة رئيسة يعلّ عليها في هذا الجانب ، فهو يرى أن هذا المقطع قد بقي في هذه الصيغة ؛ لأن اللام حرف خفي يجري مجرى الحرف المدغم في شويْبّة[٢٨] ، فاستمرارية الصوت هي المفصل في هذين المقطعين ، وهذا من شأنه أن ينسف غير قليل من الأفكار والتعليلات في هذا السياق .

فنحن إذا أعدنا النظر في كل ما نقلناه سابقاً من شذوذ مقطعي في بعض القراءات القرآنية ، أو في بعض العبارات المأثورة ، أو في الصيغ القياسية في الاستفهام ، وجدنا الأصوات التي جاءت في تلكم المواقع هي من الأصوات الاحتكاكية الرخوة ؛ (والرخو هو الذي يجري فيه الصوت ، ألا ترى أنك تقول : المس والزش والشح ونحو ذلك ، فتمد الصوت جارياً مع السين والشين والحاء)[٢٩] .

ولكن ينبغي أن ننبه إلى أن الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة تأخذ مصاف الأصوات الرخوة في هذا السياق ، إذ يلحظ استمرار النفس مع هذه الأصوات ، وهي : (ل ، ر ، م ، ن ، ع ، و ، ي) ، ولكن النفس معها يجري على نحو مخصوص ، مما جعل القدماء يفصلونها عن الأصوات الرخوة[٣٠] .

وعلى ذلك فإن ما ظنه ابن يعيش ـ وحليلي من بعده ـ إشماماً في ياء (دويْبّة) ليس من الإشمام في شيء ، بل هو أثر يتبع الأصوات الاحتكاكية عندما تأتي غير متبوعة بحركة ، ثم إن ما قاله ابن يعيش من أن الوقف على الصامت يمكنه

ويجري معه النفس لا ينطبق إلا على الأصوات الاحتكاكية حسب ، أما الأصوات الشديدة فلا يجري معها النفس البتة ؛ (ومعنى الشديد : أنه الحرف الذي يمنع الصوت من أن يجري فيه ، ألا ترى أنك لو قلت الحق والشط ثم رمت مدّ صوتك في القاف والطاء لكان ذلك ممتنعاً ؟)[٣١] .

في ضوء هذا ـ أيضاً ـ لم يكن من الشذوذ في شيء كل ما جاء في القراءات القرآنية ، أو الصيغ المروية ، إذ لم يكن ذلك خارجاً على نهج العربية المقطعي ، بل كان مماثلاً للمواضع التي تأتي فيها المقاطع المماثلة ، ولكن القوم لم يلحظوا هذا التماثل ؛ ولذا فإن المقطعين الرابع ؛ « ص ح : ص » ، والخامس ؛ « ص ح ص ص » يقعان في العربية على النحو التالي :

أ ـ المقطع الرابع : يأتي في الوقف ، ويأتي في درج الكلام بشرط أن يكون مقفلاً بصامت مماثل لمطلع المقطع اللاحق ، مثل : « شابّ » ، أو أن يكون مقفلاً بصوت إحتكاكي مثل : « حلقتا البطان » و « آلقمر رأيت ؟ » ، وغالباً ما يجتمع هذا ن الشرطان مثل : « شاذّ » ، و « آلله أذن لكم ؟ » ، و « آلذكرين حرم أم الأنثيين ؟ » .

ب ـ المقطع الخامس : يأتي في الوقف ، ويأتي في درج الكلام بشرط أن يكون الصامت قبل الأخير صوتاً احتكاكياً ، وأن يكون الصامت الأخير فيه مماثلاً لمطلع المقطع اللاحق ، وهذان الشرطان متحققان في كل ما جاء في القراءات القرآنية تحققهما في « شويبّة » وبابها . .

وهكذا يمكن القول : إن النظام المقطعي في العربية يتصف بأنه لا يقبل الجمع بين صامتين في مقطع واحد إلّا في سياقات صوتية محدودة . كما أن المقطع الرابع لا يأتي هو الآخر إلا في سياقات محدودة أيضاً .

وقد اتخذت العربية ثلاثة إجراءات للمحافظة على اتساقها المقطعي ، وللتخلص من المقاطع قليلة الدوران فيها ، وهذه الإجراءات هي :

أ ـ تقصير الحركة الطويلة ، وأحياناً تحول إلى صامت ؛ « همزة قطع » .

ب ـ نقل الحركة في حالة الوقف .

ج ـ جلب همزة الوصل في المواضع التي تفتتح فيها الصيغة بمقطع مبدوء بصامتين ، أو جلب حركة التخلص من التقاء الساكنين في درج الكلام . وهذان الإجراءات يعدان إجراء واحداً .

وسنكتفي في هذا المقام بمعالجة هذا الإجراء ؛ لأنه يُتّبع على نحو تلقائي صارم ، أما نقل الحركة فإن ذلك إجراء جائز لا يضير تركه ، ولا ينشأ عنه خلل مقطعي ، كما أن تحويل الحركة إلى همزة ليس إجراءً لازماً أيضاً ، وأما تقصيرها فقد أشرنا إلى ملابساته سابقاً .

ونحن لن نكتفي بمعالجة أهمية همزة الوصل في النظام المقطعي حسب ، بل سنختبر كل ما يتراءى لنا من الأوهام التي صاحبت درسها ، وسنولي عنايتنا لوهم النطق أولاً ، ولوهم المصطلح ثانياً ، ولوهم الكتابة أخيراً ، وذلك ضمن تتابعات صوتية محدودة تخص هذه الأوهام .

همزة الوصل : اضطراب المقطع ووهم النطق

تقسم الأصوات في اللغة العربية من حيث طبيعة نطقها إلى صوامت وحركات ، ولكلّ قسم منها وظيفة رئيسة على المستوى التمييزي ؛ فالصوامت تتحكم في تمييز جذور الصيغ ، بحيث يؤدي تغيّر أي صوت تغيّراً فونيمياً إلى تغيّر الجذر كله ؛ فـ « أمل » تختلف عن « عمل » ، وهما يختلفان عن « حمل » و « سمل » و « شمل » . . . في هذا الصدد يمكن أن نشير إلى أن الإبدال اللغوي في مثل : « السقر » و« الصقر » ، لا يعد تغيراً فونيمياً إذا كان هذا الإبدال قد وقع في إطار اللهجة الواحدة ؛ فأحد الصوتين ألفون للآخر .

أما الحركات فهي تتحكم في تمييز الاشتقاق والتصريف لهذه الجذور ، فـ

« ضَرَبَ » تختلف عن « ضُرِب » و « ضَرْب » و « ضارب » . . . وقد تشرك الصوامت الحركات في هذه الوظيفة ، كما هو الحال في حروف الزيادة ، كما أن الحركات قد تشرك الصوامت في وظيفتها ، كما هو الحال في مثل : « البُر » و « البَر » و « البِر » .

هذا لا يمنع أن يأتي بعض هذه الأصوات لوظيفة صوتية بحتة ، من غير أن يكون لها أي أثر تمييزي ، كما هو الحال في تنوين الترنم ، والتنوين الغالي ، وكما هو الحال في جلب الهاء في مثل : « عه » و « قه » ، في الوقف .

وسواء أعتقدنا أن همزة الوصل همزة على الحقيقة ، كما يشير جل القدماء ، أم اعتقدنا أنها مخففة ، كما يشير بعضهم ـ أيضاً ـ وبصرف النظر عن مجيء هذه الهمزة بحركة الفتح أو الكسر أو الضم ـ فإن همزة الوصل في العربية تفارق الصوامت والحركات من حيث وظيفتها اللغوية ، فهي الصوت الوحيد ـ بأوضاعها المختلفة ـ الذي ليس له أي أهمية تمييزية ، فهي لا تعدو أن تكون ركيزة صوتية يستعان بها على أطراد النظام المقطعي ليس غير ؛ إذ (لاحظ لها في الكلام أكثر من التوصل إلى التكلم بما بعدها ، فإذا وصل إلى ذلك بغيرها فلا وجه لذكرها)[٣٢] . وبما أنه لا قيمة لها على المستوى التمييزي فينبغي ألا تعد فونيماً من فونيمات العربية الرئيسة ، فهي فونيم ثانوي ؛ ولذلك فهي صوت قلق مضطرب ، تنطق حيناً وتختفي حيناً آخر ، تبعاً لطبيعة التشكلات المقطعية .

تتصف البنية العربية بأنها لا تبدأ بمقطع مبدوء بصامتين ؛ « ص ص . . » ، فلا وجود لمثل هذا المقطع البتة ، ولهذا فلقد كانت همزة الوصل مخرجاً من هذا الإشكال فعمد العربي إلى المجيء بها ليتمكن من النطق بصيغ يتحقق فيها هذا الإشكال ، وهي صيغ محدودة في العربية ، تتمثل في الأسماء العشرة ، و « أل » التعريف ، وصيغ الزيادة ؛ « انفعل » و « افتعل » و « استفعل » . . . ، ومصادر هذه الصيغ ، وفعل الأمر منها ، وفعل الأمر من المضارع المبدوء بمقطع

من نوع « ص ح ص » ، مثل : « يدرس = ادرس » ، مالم يطرأ عليه تغيّر مثل : « أكل = يأكل = كل » و « سأل = يسأل = سل » ، فإذا كان المضارع مبدوءاً بمقطع من نوع « ص ح » فإن الأمر منه بدون همزة وصل ، كما هو الحال في المعتل المثال ، والمعتل الأجوف ، والمضعف ، مالم يفك إدغامه ، وكما هو الحال في الأمر من صيغ الزيادة مثل : « تفاعل » و « تفعّل » . . .

وقد سبق القول : إن « تمام حسان » رأى أن همزة الوصل هذه تشكل مع الصامت الذي يليها مقطعاً من نوع خاص هو « ح ص » ؛ فعدها ـ بذلك ـ حركة خالصة ، وقد يصعب علينا أن نؤكد هذا تأكيداً لا يخامره شكل ؛ ليس بسبب مشكلات التحليل الصوتي حسب ، بل لأننا نمتلك القدرة على نطق همزة الوصل بطرائف شتى ، إذ نستطيع أن ننطقها همزة خالصة ، كما نستطيع أن ننطقها حركة خالصة ، بل بوسعنا أن نأتي بها بين الصامت والحركة ، ولا يسعفنا قراء الذكر الحكيم في تجنب هذا الإشكال ، لأننا لم نجدهم ينطقون الضاد أو اللام بصورة مطابقة لوصف القدماء لهذين الصوتين ، ولن تكون همزة الوصل أسلم حالاً من هذين الصوتين ، وهي الأكثر اضطراباً في العربية ؛ ولذلك لا نعتد بمثل هذا التحليل .

وعودتنا إلى وصف القدماء لهذه الهمزة لا تحل شيئاً من هذا الإشكال ، فإذا كان المبرد ـ مثلاً ـ يصفها بأنها همزة على الحقيقة[٣٣] ، فإن الفراء ـ مثلاً مقابلاً ـ يصفها بأنها مخففة[٣٤] .

غير أن معاينة سلوكها ترجح ما ذهب إليه « تمام حسان » ، فهي الصوت الوحيد في العربية الذي لا يمكن أن يستغني عن صامت يليه في تشكله المقطعي ؛ فهي لا تقع إلا في مقطع مقفل ، فلا تقوم بذاتها ، ولا يمكن أن تكون قفلاً لمقطع ، ثم إن مجيء هذه الهمزة حركة خالصة في درج الكلام ؛ كما هو الحال في مثل : « آلله » يرجح ذلك ؛ إذ لو كانت همزة على الحقيقة ، وكان ثبوتها هنا للتمييز بين الخبر والاستفهام لكان من الأولى أن تثبت كما هي ؛ « أألله » ،

لتكون بذلك أكثر تمييزاً .

على أن هذا المقطع ؛ « ح ص » لا يثير إشكالاً بمفرده ، ولكن الإشكال يتولد حين تدخل « أل » التعريف على الأسماء المبدوءة بهمزة وصل ، حينئذ تصبح الكلمة مبدوءة بهمزة وصل يليها صامت ، تليه همزة وصل أخرى ، يليها صامت آخر ، كما يظهر مثلاً في :

« الـ + استقبال = الاستقبال » و « الـ + اسم = الاسم »

ولكي نقف على التشكّل المقطعي في هذه الصيغ ينبغي أن نقف على طرائق نطقها ؛ فالتشكل المقطعي يبنى على النطق ، ولا يبنى على الرسم والكتابة .

لم يتطرق القدماء لوصف نطق مثل هذه الصيغ في أي موقع من مواقعها ، إلا ما كان من ذكرهم العارض لوضع مشابه في مثل « الحَمر »[٣٥] بعد حذف الهمزة ونقل الحركة من « الأحمر » ، ولكنهم لم ينسوا التقنين لأوضاع ثبوت همزة الوصل أو حذفها .

إن مراجعة نطق هذه الصيغ في أوساط المثقفين ، والمتخصصين منهم في العربية على وجه التحديد ، تبين أنهم ينطقونها على نحو لا يختلف عن نطقهم للصيغ غير المبدوءة بهمزة وصل عند دخول « أل » التعريف عليها ، مثل : « الرجل » و « البيت » .

غير أن فحص هذه الصيغ في المواقع المختلفة في ضوءكلمة يتيمة جاءت في الذكر الحكيم ، وأخرى مقاربة جاءت في قراءة قرآنية ، وتأمل تنظير القدماء لهذه الهمزة ـ يؤكد أن نطق « أل » التعريف مع هذه الصيغ ليس مماثلاً لنطقها مع الأسماء غير المبدوءة بهمزة وصل قبل تعريفها . وبيان ذلك :

أولاً : إن مقابلة « أل » التعريف في الأسماء غير المبدوءة بهمزة وصل بتلك في الأسماء المبدوءة بها ، يؤكد أن بينهما اختلافاً بيناً من حيث الأهمية الصوتية ،

فالأولى تثبت في بداية الكلام وفي درجه حين تسبق بساكن ، أما الثانية فليس لها أي وجود إلا في الرسم ؛ وبمعنى آخر : إن « أل » التعريف في الحالة الأولى في مثل : « الرجل » تتكون من همزة وصل ولام ، وقد تسقط الهمزة في بعض المواقع ، وأما « أل » التعريف في الحالة الثانية في مثل : « الاستقبال » فهي لا تتكون نطقاً إلا من لام مكسورة وجوباً ، بأثر من همزة الوصل التي كان الاسم مبدوءاً بها قبل التعريف ؛ فالأولى تنطق 'al والثانية تنطق 'li . وهذا ما يتضح من الموازنات التالية :

١ ـ حين تأتي الكلمات المعروفة بـ « أل » في درج الكلام مسبوقة بحركة ، أي مسبوقة بكلمة تنتهي بمقطع من نوع « ص ح » أو « ص ح : » ، وهذا الأخير يعود ليصبح مقطعاً قصيراً في درج الكلام ـ إلا ما سبق بيانه ـ وفي هذه الحالة يكون التشكل المقطعي على النحو التالي :

أ ـ المجموعة الأولى : الكلمات التي لم تكن تبدأ بهمزة وصل قبل تعريفها ، مثل « قال الولد » ، و « لم يدرسا الكتاب » ، و « كالبيت » .

ب ـ المجموعة الثانية : وتمثلها الكلمات التي تبدأ بهمزة وصل قبل تعريفها ، مثل : « كَتبَ الاسم » ، و « درسا الاشتغال » ، و « للاسم » .

في المجموعة الأولى تسقط همزة الوصل ؛ لأنه لم يعد هناك حاجة لنطقها حيث سُبقت بحركة ؛ ولذلك يتشكل مقطع من نوع « ص ح ص » بين الكلمة المبدوءة بـ « أل » والكلمة السابقة هكذا :

١ ـ قال الولد (&a:-la+al-wa-la-du) → (qa:-lal-wa-la-du)

٢ ـ لم يدرسا الكتاب (lam+yad-ru-sa:+al-ki-ta-ba) → (lam-yad-ru-sal-ki-ta-ba)

٣ ـ كالبيت : (ka+al-bay-ti) → (kal-bay-ti)

أما في المجموعة الثانية ، فمع أن همزة الوصل الأولى تسقط ، إلا أنها تسقط لِعلّة غير العِلّة السابقة ، في الاتجاه ، إذ لم يعد هناك حاجة إلى نطقها ؛ ليس لأن الحرف السابق لها جاء متحركاً ، بل لأن الحرف الذي يليها ، وهو « اللام » ، قد تحرك وجوباً ، يؤكد هذا أنها لا تتحد مع الصوت السابق مقطعياً ، بل تحافظ على استقلالها ، ولا يمتد أثر المقطع السابق إليها ، على النحو التالي :

١ ـ كتبَ الاسم : (ka-ta-ba+lis-ma)

٢ ـ درسا الاشتغال = (da-ra-sa:+-lis-ti-ga:-ls) → (da-ra-sa:-lis-ti-ga:-la)

٣ ـ كالاشتغال =(ka+lis-ti-ga:-li) → (ka-lis-ti-ga:ti)

وننبه إلى أننا لم ننطق الأسماء المعرفة مسبوقةً بحركة ، بل بلام مكسورة حسب ، وهذا ما سيتأكد لاحقاً ، وننبه ـ أيضاً ـ إلى أن المقطع الطويل المفتوح في « درسا » لا يقصّر بعد أن تتبعه هذه الصيغ ، ومن الخطأ أن ينطق على نحو مماثل لنطقه في « درسا التصغير » . هذا الاستقلال المقطعي يؤكد أنه ليس هناك أي أثر للصوت السابق على سقوط الهمزة السابقة على « أل » التعريف في هذه المجموعة .

وعلى الرغم من ذلك فإن قسماً كبيراً من المتخصصين ينطقون التتابعات الصوتية في المجموعة الثانية على نحو مطابق لنطقهم إياها في المجموعة الأولى . فيقولون : (ka-ta-bal-is-ma) و (da-ra-sal-is-ti-ga:-la)و (kal-is-ti-ga:-li) ، إن هذا النطق خطأ صراح ، وإن النطق الذي وصفناه هو الصواب لا غير ، وهذا ما يؤكده النص القرآني الذي حفظ حفظاً صوتياً تسجيلياً ؛ قال تعالى في الآية الحادية عشرة من الحجرات : « بئس الاسم الفسوق » ، فبئس « تحتفظ باستقلالها المقطعي ، و « الاسم » تحتفظ هي

الأخرى باستقلالها المقطعي ، دون أن يكون لهمزة الوصل قبل اللام أي أثر ، وإنما يؤتى بلام مكسورة هكذا 'bi'-sa-lis-mu' ، ولم تقرأ الآية على غير هذا الوجه .

٢ - حين تأتي الكلمة المعرفة بـ « أل » مسبوقة بصوت صامت ، أي بكلمة تنتهي بمقطع مقفل ، فإن التشكّل المقطعي يكون على النحو التالي :

أ - المجموعة الأولى مثل : كتبتِ البنتُ ، ودخلتِ البيتَ

ب - المجموعة الثانية مثل : البنتُ/كتبت الاسم ، ودرست الاشتغال

المجموعة الأولى تتخذ تشكلاً مقطعياً واحد في موقع « أل » التعريف ، بحيث يتم الاتحاد بين المقطع الأخير من الكلمة الأولى والمقطع الأول من الكلمة الثانية ؛ ليتشكل مقطع قصير مغلق ؛ « ص ح ص » نواته حركة التخلص من التقاء الساكنين ، كما يقول القدماء ، وهي همزة الوصل ذاتها في منظورنا ، على ما سيأتي البيان . وتوضيح هذا التشكل المقطعي :

- كتبت البنت = (ka-ta-bat+al-bin-tu) → (ka-ta-ba-til-bin-tu)

- دخلت البيت = (dz-ha-lat+ al-bay-ta) → (da-ha-la-til-bay-ta)

أما المجموعة الثانية فثمة ثلاث طرائق لنطقها :

الطريقة الأولى : كسر التاء مع الإبقاء على همزة الوصل الثانية في مقطع مستقل هكذا :

البنت/كتبت الاسم = (ka-ta-bat+lis-ma) →(ka-ta-ba-til-is-ma)

ودرست الاشتغال = (da-ra-sat +lis-ti-ga:-ls) + (da-ra-sa-til-is-ti. ga:-la)

الطريقة الثانية : كسر التاء والاحتفاظ بها في مقطع مستقل ، هكذا :

البنت/كتب الاسم = (ka-ta-bat + lis-ma) → (ka-ta-ba-ti-lis-ma)

ودرست الاشتغال = (da-ra-sat+lis-ti.ga:-la) → (da-ra-sa-ti-lis-tiga:-la)

والطريقة الأولى هي المطّردة في هذا العصر ؛ إذ تنسجم مع المقابلات السابقة ، حين تسبق لام التعريف بمقطع مفتوح ، ومع ذلك فإن هاتين الطريقتين ـ معاً ـ خاطئتان ؛ إذ ليس هناك ما يدعو إلى كسر التاء ، أي الإبقاء على همزة الوصل الأولى ؛ لأن الصامت الذي يليها ؛ « اللام » ينبغي أن يكسر وجوباً بسبب همزة الوصل الثانية . وليس هناك ما يدعو إلى تسكين اللام وفصلها عن همزة الوصل اللاحقة ؛ لأن ذلك يعد خروجاً على ما ثبت في القرآن الكريم ، ولو كان سبق لام التعريف بحرف متحرك يوجب تسكينها ، لكان من الأولى أن تسكن وهي مسبوقة بحركة أصلية في الآية القرآنية ، فضلاً عن هذا كله فإن هذين التشكيلين شاذان نافران عن التشكلات المقطعية العربية ، ذلك أن عدد المقاطع المشكِّلة للكلمات المتجاورة لا يمكن أن يزيد ، بعد اتصالها ، عن عددها قبل هذا الاتصال ، فإما أن يبقى كما هو ، وإما أن يقل ، أما أن يزيد مقطعاً كما هو واضح في التحليل أعلاه فهذا ما لامثيل له .

وعلى ذلك فإن الطريقة الثالثة هي الطريقة الصحيحة . وهي تتمثل في احتفاظ كل كلمة باستقلالها المقطعي كما كانت قبل التجاور ، وذلك على النحو التالي :

البنت/كتبت الاسم = (ka-ta-bat + lis-ma) → (ka-ta-bat- lis-ma)

ودرست الاشتغال = (da-ra-sat + lis-ti-ga:-la) → (da-ra-rat-lis-ti-ga:-ls)

وإذا كان الذكر الحكيم قد فصل القول في طريقة نطق اللام الداخلة على همزة الوصل المسبوقة بمتحرك ، فإن مجيء قراءة قرآنية بنقل حركة همزة القطع ـ بعد حذفها ـ إلى لام التعريف ، يرجح القول في هذا الجانب ، إذ إن الصيغة ـ حينئذٍ ـ تصبح مماثلة تمام المماثلة للصيغ المبدوءة بهمزة وصل

أصلاً ، قال ابن المجاهد : (وقرأ نافع وأبو عمرو : (عاداً لُّولى) موصولة مدغمة)[٣٦] . وذلك من قوله تعالى : « وأنه أهلك عاداً الأولى » . فقراءتهما أبقت على انفصال مقاطع الصيغتين هكذا :

عاداً لُّولى : (a:-dan + lu:-la:) → (a:-dal-lu:la:)

ولم يقرأ أي قارىء هذه الصيغة ، بعد نقل الحركة ، على نحو مماثل لنطقها في هذه الأيام ، أي بالإبقاء على همزة الوصل الأولى ، إذ لو أبقي عليها لقرئت هكذا (a:danilu:la) . وهذا مالم يرد حتى في شواذ القراءات ، وجلي أن « الأولى » بعد نقل الحركة تماثل « الاسم » ، من حيث تحرك اللام في كل منهما ، واستغناؤهما عن همزة الوصل السابقة .

٣ - والموازنة الثالثة والأخيرة تقوم بين هاتين المجموعتين حين تقع ألفاظهما في بداية الكلام ، وهي تشبه الموازنة السابقة ، ويكون التشكل المقطعي على النحو التالي :

أ - المجموعة الأولى : الولد ، الشمس ، البنت .

ب - المجموعة الثانية : الاسم ، الاشتغال ، الاستقبال .

لقد بَيّنت الموازنات السابقة أن « اللام » في صيغ المجموعة الأولى تثبت قفلاً لمقطع تكون نواته همزة الوصل السابقة ، كما بَيّنت تلكم الموازنات أن اللام في المجموعة الثانية تتخلى عن همزة الوصل السابقة ، حيث تسقط هذه الهمزة ، ثمّ تُشكِّل اللام مطلعاً لمقطع نواته همزة الوصل الثانية .

ومن هنا فإن الصيغ في المجموعة الأولى يجب أن يؤتى فيها بهمزة الوصل ، هكذا :

'la-wa-la-du و 'as-sam-su و 'la-bin-tu

أما صيغ المجموعة الثانية فيجب أن تنطق مبدوءة بلام تتبعها كسرة ، بإسقاط همزة الوصل السابقة ؛ لأن سبب المجيء بها قد زال ، فهمزة

الوصل التي كانت بداية الاسم قبل تعريفه أدت مفعولها المقطعي ، وجعلت اللام تنطق مكسورة ، وبهذا لم يعد هناك حاجة لجلب همزة وصل قبل لام التعريف ، وعلى ذلك فإن نطق تلكم الصيغ ينبغي أن يكون على النحو التالي :

'lis - mu' و 'lis-ti-ga:lu' و 'lis-tiq-ba:LU'

وقد يحسن أن نختبر التشكل المقطعي الناتج عن جلب همزة الوصل قبل هذه الصيغ ، فجلبها يؤدي إلى واحد من التابعين التاليين :

أ - المجيء بها في مقطع مستقل أي هكذا : 'a-lis-mu' أي بمقطع يتكوّن من حركة ، وهو بحسب رأي من يعدها صامتاً يكون مكوناً من صامت وحركة هكذا 'a-lis-mu' والمجيء بها في مقطع مستقل . ضرب من العبث غير المسوغ ؛ لأنها لا تؤدي أثراً البتة . فهمزة الوصل يؤتى بها للتمكن من النطق بالساكن الذي يليها ، ولذلك من الواجب وجوباً لا مداخلة فيه أن تتحد مع هذا الصامت في المقطع ، وإلا كان استحضارها ضرباً من العبث .

ب - إن إخفاق التتابع السابق يقود إلى عرض تتابع آخر ، يتمثل في دمج مقطع همزة الوصل مع اللام . وهنا نتسائل عن طبيعة التشكل المقطعي الناتج : هل تفصل اللام عن المقطع اللاحق هكذا : 'al - is - mu' ، أم تتحد معه هكذا 'alis-mu' ؟ من الواضح البين أن التشكل الأول متكلّف لا يتأتى في النطق التلقائي ، وهو يتأتى لأولئك الذين يأخذهم الوهم فيحاولون إظهار الحركة على نحو تحكمي ، ظناً منهم أنهم يميزون بين همزة الوصل وهمزة القطع . ومن الواضح البين أن التشكل الثاني هو التشكل المطرد في هذه الأيام ، وهو تشكل خاطىء ، فلا وجود لهذا المقطع 'alis' ؛ « ح ص ح ص » في العربية ، وهو عند من يعدون همزة الوصل صامتاً هكذا : 'alis' ، « ص ح ص ح ص » وهذا الآخر غير موجود .

لهذا كله ، واستناداً إلى الموازنات التي سبقت فإن النطق المقول ، بل الواجب للأسماء المعرفة بالمبدوءة بهمزة وصل قبل تعريفها ، يكون بكسر لام التعريف بصرف النظر عن مواقع هذه الكلمات سواء أكانت في درج الكلام مسبوقة بمقطع مفتوح أو مقطع مقفل ، أم كانت في بدايته ، فهذه الصيغ تحتفظ باستقلالها المقطعي ، وتحفظ للصيغ التي تسبقها استقلالها ، أيضاً .

ثانياً : إن الوصف الذي نقترفه لنطق تلكم الصيغ لا يتأكد في الموازنات السابقة حسب ، بل يجد مستنداً له في التراث اللغوي التنظيري ، فتقنين القدماء لهمزة الوصل يعزز هذا الوصف ، ويؤكده ، فثمة توافق مطرد في تقنينهم ، يؤكد أن وظيفة همزة الوصل وظيفة صوتية محضة ، يؤتى بها للتخلص من البدء بالساكن ، غير أنهم لا ينفكون يلحون على وجوب إسقاطها إذا زال سبب المجيء بها ، يقول المبرد : (وإنما دخلت هذه الألف لسكون ما بعدها ، لأنك لا تقدر على أن تبتدىء بالساكن . فإذا وصلت إلى التكلم بما بعدها سقطت . وإنما تصل إلى ذلك بحركة تلقى عليه ، أو يكون قبل الألف كلام فيتصل به ما بعدها ، فإذا وصل إليه فلا معنى لها)[٣٧] ، وقال : (. . . وكذلك إن تحرك الحرف الذي بعدها لعلّة توجب ذلك سقطت الألف للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها ؛ لأن ابتداءه ممكن ، فإنما تدخل في الكلام للضرورة إليها)[٣٨] .

ولست هنا بحاجة إلى القول : إن مضمون هاتين العبارتين يتوارد عليه كل من يتحدث عن همزة الوصل بدءاً من سيبوية وحتى يومنا هذا ، ولست بحاجة ـ أيضاً ـ إلى القول : إن لام التعريف في مَثل هذه الصيغ تلقى عليها الكسرة التالية ؛ « الهمزة » ، وفي جميع المواقع ، وقد جاء ذلك مؤكداً في الذكر الحكيم ، غير أن القدماء لم يتنبهوا لخصوصية هذه الصيغ ولم يميّزوها على مستوى تنظيرهم .

إن إغفال القدماء لخصوصية هذه الصيغ من جانب ، ووهم الكتابة من

جانب آخر ، أدى إلى القياس الخاطىء في نطقها ، وساعد على ذلك قلة استخدامها ، فإذا ما عددنا النص القرآني ممثلاً للواقع اللغوي وجدنا أن الاسم المعرف ، غير المبدوء بهمزة وصل قبل تعريفه ، يتردد في الذكر الحكيم بمعدل ثلاث مرات ـ على الأقل ـ في الآية الواحدة ـ في حين لم يرد الاسم المبدوء بهمزة وصل معرفاً بـ « أل » غير مرة واحدة في القرآن كله .

وتأسيساً على هذا كله فإن هذه الصيغ تحتفظ باستقلالها المقطعي ولا تتأثر بما يسبقها ، وتبدأ دائماً بمقطع مطلعه اللام ، ونواته همزة الوصل التي كانت قبل التعريف ، أي يبدأ بلام مكسورة ؛ 'li' بصرف النظر عن موقعه ، أي ينطق على نحو مماثل تماماً لنطق عوام الناس لهذه الصيغ ؛ فهم يقولون : 'listiqba:l' ، ولا يقال هاهنا : إن ذلك يؤدي إلى اختلاط الاسم المعرف بمقابله غير المعرف حين تدخل عليه لام الجرّ ؛ ليس لأن الكلمات لا تقوم إلا في سياقات لغوية حسب ، بل لأن التصرف الإعرابي يحول دون ذلك اللبس ، فهذه الصيغ كلها صيغ معروفة ، تُنوّن في حالة الجر ، ولا تنون وهي معرّفة . فضلاً عن ذلك فنحن نتحدث عن مستوى النطق ، ولا ندعو إلى تعديل الكتابة . ولكن ينبغي أن نتخلص من وهم الكتابة في توجيه نطق هذه الصيغ .

وإذا كنا نعتقد أن نطق العوام لهذه الصيغ هو النطق الصحيح المماثل للنطق الفصيح ، فقد يحسن أن نلقي ضوءاً على مسالك . « أل » التعريف في اللغة العامية ، ونتحدث في هذا المقام عن عاميات مخصوصة ، في الأردن وفلسطين ، فهذه العاميات تأتي بـ « أل » التعريف مع الأسماء غير المبدوءة بهمزة وصل على نحو يطابق مقطعياً صورتها في الفصيحة : فيقولون : « الولد : ilwalad » و « الباب : ilba:b » ، بصرف النظر عن اختلاف همزة الوصل ، ولكن هذه العاميات لا تأتي بهذه الهمزة في كل ما ينطق فيها مبدوءاً بهمزة وصل ، مثل : « لستقبال » معرفة « listiqba:l » و « لسم = lisim » غير أن هذا المسلك لا يقتصر على الأسماء المبدوءة بهمزة وصل في العربية ، بل يتجاوز ذلك إلى غير قليل من الصيغ التي تبدأ بهمزة قطع في الفصيحة ، مثل « أحمر » و « أخضر » و « ألواح »

و « أفراح » فيقولون عند تعريف هذه الصيغ : « لِحمر : lihmar » و « لِخضر lihdar » و « لِلواح : lilwa:h » و « لِفراح = lifra:h » .

بل إن هذه العاميات تتمادى أكثر من ذلك فتنحو هذا المنحى في صيغ لا تبدأ بهمزة في الفصيحة ، فتأتي بها بعد تعريفها على نحو مماثل للصيغ السابقة ، فيقولون بعد تعريف كلمات مثل : « حمار » و « كتاب » ـ : « lihma:r » و « likta:b » .

هذا الصنيع قد يبدو ـ في ظاهره ـ تخليطاً غير منتظم ، ولكن تأمله يؤكد أنه ليس من التخليط في شيء ، بل هو اتساق لغوي عجيب ؛ ذلك أن الذين يسلكون هذا المسلك في نطق هذه الصيغ إنما سلكوه لأنهم ينطقونها مبدوءة بهمزة وصل قبل التعريف ؛ فهم يقولون : « احمر : ihmar » و « الواح : ilwah » بدأ من « أحمر » و « ألواح » . ويقولون : « اكتاب : ikta:b » و « احمار : ihma:r » ، بدلاً من « كِتاب » و « حِمار » .

يعزز هذا الاتساق أن الذين ينطقون هذه الصيغ غير مبدوءة بهمزة وصل يأتون بها بعد تعريفها على نحو منسجم مع الفصيحة ، مماثل لنطق « الولد » و « البيت » في النسق المقطعي ، فالذين يقولون : « حُمار » و « حُصان » يقولون على نحو متسق : « الحمار alhuma:r » و « الحصان = al husa:n » ولكنهم لا يقولون أبداً « lihma:r » مثل السابقين ، كما أن هؤلاء لا يقولون : « alhuma:r » مثلهم .

وبعد : فهل يقال في هذا المقام : إن اللهجات العامية قد حافظت على شيء من الفصيحة لم يتأت لدارسيها الحفاظ عليه ؟

وهم المصطلح

همزة الوصل وحركة التخلص من التقاء الساكنين :

لقد قلنا سابقاً إن همزة الوصل هي الركيزة الرئيسة للتخلص من التقاء

الساكنين ، إن في بداية الكلام وإن في درجه ، وأشرنا ثمة إلى أن اللغويين يذهبون إلى أنه لا يستعان بهذه الهمزة إلا في بداية الكلام ، أما في درجه فهم يرون أنها تحذف ويُجاء بحركة للتخلص من التقاء الساكنين ، ما لم يكن المقطع السابق مقطعاً مفتوحاً ، حيث يكتفي بحذفها .

لربما دفعهم إلى هذا التغير اعتقادهم أن همزة الوصل صوت صامت ، وأن حذفها يستوجب حذف حركتها ؛ لأن الحركة لا تقوم دون الصامت ، وأنها تكون بعده ، وربما دفعهم إليه أنهم وجدوها محذوفة حين تسبق بمقطع مفتوح ، فآثروا طرد الباب على وتيرة واحدة . . .

إنّ فحص مجاري هذه الحركة يؤكد أنه ليس ثمة ما يدعو إلى هذا الإجراء المزدوج ، المتمثل في إسقاط همزة الوصل ثم المجيء بحركة التخلص من التقاء الساكنين .

إنّ حركة التخلص هي همزة الوصل ذاتها ، ولا فرق . وعند من يثرّ على صامتية همزة الوصل فإن حركة التخلص تكون حركة همزة الوصل بعد حذف الهمزة وبقاء حركتها .

يؤكد هذا : أن التقاء الساكنين في درج الكلام يأتي دوماً في صورة تكون فيها كلمة منتهية بمقطع مقفل متبوعة بكلمة مبدوءة بهمزة الوصل . ثم إن مقابلة مسالك همزة الوصل في هذه المواقع يثبت أنها توازي المسالك التي تأخذها في بداية الكلام من حيث طبيعة نطقها ، ما لم يطرأ عارض صوتي .

فالقدماء يجمعون على أن الكسرة هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين[٣٩] وفي مقابل ذلك يجمعون ـ أيضاً ـ على أن الأصل في همزة الوصل أن تكون مكسورة[٤٠] .

إجماعهم الأول يعوّلون في تأكيده على تعليلات منطقية كثيرة ، أما إجماعهم الثاني فيعولون في تأكيده على تعليلات استقرائية ؛ إذ إن الصيغ التي ترد فيها همزة

الوصل تكون بكسر هذه الهمزة في مجملها . كما هو الحال في صيغ الزيادة ومصادرها ، والأسماء العشرة خلا « ايمن » ، وثمة لغة بكسرها أيضاً[٤١] ، ولا تأتي همزة الوصل فتحة إلا مع لام التعريف و « ايمن » ، كما أنها لا تأتي مضمومة إلا في فعل الأمر من الأفعال مضمومة العين في المضارع ، عندما يكون فعل الأمر بحاجة إلى همزة وصل ، هذا يعني أن حركة التخلص التي قال بها القدماء كان الأصل فيها أن تكون كسرة ، ليس لتلكم العلل التي قالوا بها ، بل كان ذلك انعكاساً واقعياً لعلاقتها بهمزة الوصل في الأوضاع المقابلة . ولكننا لا نقول : إن الكسرة هي الأصل في الموضع الذي يلتقي فيه صامتان . بل نقول : إن الأصل في ذلك أن تكون هذه الحركة مماثلة لصوت همزة الوصل قبل التقاء الصيغتين ، فإن كانت كسرة فالكسرة هي الأصل ، وإن كانت فتحة فالفتحة ، وإن كانت ضمة فالضمة .

ولربما زاد من تعميق اعتقاد القدماء أن الكسرة هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أنهم وجدوا الصامت الذي يسبق « إل » التعريف يكسر ولا يفتح ، على الرغم من أن همزة لام التعريف مفتوحة ، والصيغ المعرّفة تكثر في الكلام كثرة بالغة تطغى على الصيغ الأخر .

في ضوء هذا قد يحسن أن نختبر المواضع التي تأتي فيها حركة التخلص . لنستظهر علاقتها بهمزة الوصل ، وهذه المواضع هي :

١ ـ إن لام التعريف تكسر حين تدخل على الأسماء العشرة ، عدا « ايمن » . وحين تدخل على مصادر الأفعال التي تبدأ بهمزة وصل ؛ لأن همزة الوصل في أصل هذه الأسماء ؛ قبل تعريفها ، كانت كسرة ، فليس هناك حذف للهمزة ، وكسرة اللام هي همزة الوصل ذاتها .

٢ ـ إن الكلمات المختومة بمقطع مقفل التي تسبق « أل » التعريف كلمات محدودة ، كان ينبغي أن تتخذ الفتحة حركة لصامتها الأخير ، ولكنها تحولت إلى كسرة لعلل صوتية ، فهذه الكلمات تنتظم في المجموعات التالية :

أ ـ تاء التأنيث : وكان ينبغي أن تفتح عندما تلحقها صيغ معرّفة ، ولكنها كسرت ؛ ليس لأن همزة الوصل قد حذفت وجيء بالكسرة ، بل جاءت الكسرة لعلة صوتية محضة ؛ لمخالفة الفتحة التي تسبقها ، فتاء التأنيث لا تأتي إلا مسبوقة بفتحة ، ومما يؤكد فاعلية تجاور الحركات وتأثير بعضها في بعض ، ما نجده في حركة ضمائر الجمع ؛ « هم وأنتم » وتشكيلاتها « لكم ، عليهم ، عليكم » . وإذ نتخذ القراءات القرآنية موجهاً ؛ نطقاً وتفسيراً ، فإن قراءة القراء تؤكد أن الذي يتحكم في حركة الميم عندما تتلوها همزة لام التعريف هو الإيقاع الداخلي لهذه الصيغ ، دون التفات إلى « أل » التعريف ، فعل ذلك ابن مجاهد على امتداد خمس صفحات ، ومن ذلك قوله : (. . فإذا لقي الميم حرف ساكن اختلفوا ، فكان عاصم ونافع وابن كثير وابن عامر يضمون على كسر الهاء ويضمون الميم إذا لقيها ساكن [يقصد ابن مجاهد أنهم ينطقونها كذلك ولو وليها محترك] مثل قوله : (عليمُ الذلة) . . . وكان أبو عمرو يكسر الهاء أيضاً ويكسر الميم ، فيقول : (عليهِم الذلة) . . . وكان حمزة والكسائي يضمان الميم والهاء معاً فيقولان : (عليهُمُ الذلة) . . . وكل هذا الاختلاف في كسر الهاء وضمها إنما هو في الهاء التي قبلها كسرة أو ياء ساكنة ، فإذا جاوزت هذين لم يكن في الهاء إلا الضم . وإذا لم يكن قبل الميم هاء قبلها كسرة أو ياء ساكنة لم يجز فيها إلا الضم أو التسكين)[٤٢] . ثم يمضي في التعليل فيقول : (وأما من ترك الهاء مكسورة وضم الميم عند لقائها الساكن فلأن الميم لا بد من حركتها للساكن الذي لقيها فردت ـ لما احتيج إلى حركتها ـ إلى أصل قد كان لها وهو الضم . . . والذين كسروا الميم للساكن الذي لقيها والهاء مكسورة فإنهم أتبعوا الكسر الكسر . .)[٤٣] .

هذا يعني أن تجاور الحركات هو الذي تحكم في توجيهها .

ب ـ كلمات مبنية على السكون ؛ أسماء وحروف ، من مثل : « كم » و « عن » و « مِن » ، ويُلحظ أن الحركة التي تسبق الصامت الأخير هي الفتحة ،

وهي بذلك تماثل تاء التأنيث في قصد المخالفة ، يؤكد هذا ما تراءى للقدماء شاذاً ، وهو « مِنَ القوم »[٤٤] ، حيث فُتحت النون ولم تكسر ، فهي في هذا الموقع ـ خلافاً للقدماء ـ جاءت على الأصل ، ولم تُغيَّر ؛ لأن الصامت الأخير لم يكن مسبوقاً بفتحة ، وثمة لهجة آثرت كسرها في هذا الموقع[٤٥] ؛ ليس لأن الكسر هو الأصل ، بل لقصد المماثلة ، وربما طردوا الباب على وتيرة واحدة .

ج ـ أفعال مجزومة : ويُلحظ أن حركة عين المضارع يغلب عليها الفتح ؛ فبابا « فرح يفرح » و « فتح يفتح » أكثر اطراداً في العربية من حيث عدد النظائر من جملة الأبـواب الأخرى مجتمعـة وهي أبواب : « ضـرب يضرِب » و « حسب يحسِب » و « نصر ينصُر » و « كرم يكرُم » ؛ ولذا فإن كسر آخر المضارع المجزوم أو الأمر عندما تليه « أل » التعريف يعد من باب المخالفة ، كما هو حال تـاء التأنيث ، فطردوا الباب على وتيرة واحدة في الأبواب الأخرى ، فضلاً عن أن قصد المخالفة متحقق حين تكون عين الفعل مضمومة .

٣ ـ إن مجيء الصيغ المذكورة في المجموعات السابقة متبوعة بهمزة وصل غير التي في « أل » التعريف يكون بحركة الكسر ، وهي همزة الوصل ذاتها .

٤ ـ يؤكد هذا كلَّه ما جاء من موقف القراء في اختلافاتهم بين الضم والكسر عندما تُتبع هذه الصيغ بفعل أمر من مضارع مضموم العين ، أو بفعل ماض مبني للمجهول من صيغ الزيادة التي تبـدأ بهمزة وصـل ، قال ابن مجـاهد : (واختلفوا في ضم النون في قوله : « فمن اضطر » وأخواتها ، فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي (فمنُ اضطر) و (أنُ اقتلوا) أوُ اخرجوا) [النساء ٦٦] (ولقدُ استهزىء) [الأنعام ١٠ والرعد ٣٢ والأنبياء ٤١] (وقالتُ اخرج) [يوسف] و (قلُ ادعوا الله أوُ ادعوا الرحمن) [الإسراء ١١٠] وما كان مثله بضم ذلك كله . . . وكان عاصم وحمزة يكسران ذلك كله لالتقاء الساكنين)[٤٦] .

لقد حاول سيبويه تعليل هذه الضمة مستنداً إلى تجاور الحركات ، غير أنه أعـرض عن تعليل الكسـر ، لاعتقـاده أنـه الأصـل في التخلص من التقـاء

الساكنين[٤٧] .

وعلى الرغم من صحة ما قاله سيبويه[٤٧] ، فأحسب أن الضم لم يكن بحاجة إلى هذا التعليل ، لأنه هو الأصل في هذه المواضع ، وإلا لما قرأ به خمسة من السبعة ، فألف الوصل كانت مضمومة قبل أن تسبق بمقطع مقفل .

وإذا كان التعليل الصوتي يسوّغ قراءة الكسرة التي قرأ بها عاصم وحمزة ؛ وذلك بقصد المخالفة للحركات السابقة ، فأحسب أن ذلك كان لسبب أقوى من هذا ، وأنهم كسروا بناء على نطقهم همزة الوصل مكسورة في هذه المواضع ، فكسر همزة الوصل في مثل هذه الصيغ لغة للعرب كما يشير ابن يعيش[٤٨] هذا يعني أن من ضم أبقى على همزة الوصل كما كانت عليه قبل الوصل ، ومن كسر أبقى على همزة الوصل كما كانت عليه قبل الوصل ، مُتّبعاً لغة قوم من العرب[٤٩] .

وخلاصة هذا كله ، فلا وجود لشيء يقال له « حركة التخلص من التقاء الساكنين » في العربية وهذه الحركة هي همزة الوصل ذاتها وهي تتخذ المسالك التالية :

أ - ثبوتها في بداية الكلام ما لم يحرك الصامت الذي يليها .

ب - ثبوتها في درج الكلام كما كانت تنطق في بداية الكلام ، وذلك عندما تُسبق بمقطع مقفل ، وقد تتحول من حركة إلى أخرى وفقاً لطبيعة التتابع الصوتي .

ج - حذفها في درج الكلام عندما تسبق بمقطع مفتوح ، ما لم يكن هذا المقطع همزة استفهام ، كما هو الحال في « آلله أذن لكم » .

وقد يخيل لبعضهم أننا قد وافقنا « تمام حسان » وقلنا بأن همزة الوصل حركة وليست صامتاً ، لكي ننفي وجود حركة التخلص ، ولكن الأمر بعكس هذا تماماً ، فنحن نتخذ من هذا التجاذب بين همزة الوصل وحركة التخلص دليلاً على حركية همزة الوصل .

وسواء اعتقدنا أن همزة الوصل حركة أم اعتقدنا أنها صامت ، فإن شيئاً من ذلك لا يطعن في علاقة همزة الوصل بحركة التخلص من التقاء الساكنين . فبحسب الاعتقاد الأول ، فهي هي . وبحسب الاعتقاد الثاني ، لمن يصر على صامتيتها ، تكون الهمزة قد حذفت وبقيت حركتها . بـ « استغفر » و « استرحم » وليس ثمة صيغة سداسية لا تبدأ بهمزة وصل[٥٠].

إن هذا الوصف ، وإن كان أمراً شكلياً غير مؤثر ، يعد خرقاً صارخاً لقيمة همزة الوصل ؛ ذلك أن صيغ الزيادة لا توازي « أل » التعريف أو الأسماء العشرة أو است حسب ، بل تنحط عنها درجة في هذا السياق ؛ إذ إنها مسقطة بإطلاق في الفعل المضارع ، فلا تظهر في الرسم البتة .

في ضوء هذا ، نصف صيغ زيادة الأفعال في العربية فنقول : ليس في هذه الصيغ أي صيغة سداسية البتة : فالفعل الثلاثي . يزاد بحرف ويكون رباعياً ، وصيغه : فعّل ، وفاعل ، وأفعل و انفعل وافتعل وافعلّ . ويزاد الثلاثي بحرفين ويكون خماسياً ، وصيغه : تفعّل ، وتفاعل ، و استفعل ، وافعوعل وافعالّ . . ولكنه لا يزاد بثلاثة أحرف .

والفعل الرباعي يزاد بحرف واحد فقط ، وصيغه : تفعلل ، وافعنْلَلَ ، وافْعَلَلّ ، وملحقات الرباعي التي أصلها من الثلاثي ليس بينها أي صيغة سداسية ، أيضاً[٥١].

وما دمنا بصدد معالجة الأوهام فثمة خطأ شكلي آخر يتسبب عن همزة الوصل ، يتراءى هذا الخطأ في قوائم المصادر والمراجع ، حيث نجد الكتب التي تحمل أسماء معرَّفعة بـ « أل » التعريف الداخلة على همزة وصل تحشر في خانة حرف الهمزة ، عند من يسقطون « أل » التعريف ، فتجدهم يضعون « الأغاني » و « الاقتراح » و « الأشباه والنظائر » في باب الهمزة ، جاعلين همزة الوصل آخذة مصاف همزة القطع[٥٢]. وهذا خطأ ؛ ذلك أن إسقاط « أل »

الهوامـــش

١ ـ انظر : عصام أبو سليم : البنية المقطعية في اللغة العربية : ٤٨ ـ ٤٩ . وإبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية : ١٦٤ ، ١٦٦ ، ومالمبرج : علم الأصوات : ١٦٦ .

٢ ـ تغريد السيد عنبر : الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة : ٦٢

٣ ـ انظر : جنى : الخصائص ، ٢ : ٩٦٤ .

٤ ـ هنري فليش : العربية الفصحى : ٤٤ ـ ٤٥

٥ ـ لم يسق الباحث في دراسته كلها أي مثال لهذه الكلمات التي تتكون من تسعة مقاطع أو عشرة ، وهذا يقود إلى استحضار مقولة إبراهيم أنيس [المرجع السابق : ١٦٢] إذ يقول : (والكلمة العربية مهما اتصل بها من لواحق (Suffixes) أو سوابق (Prefixes) لا تزيد عدد مقاطعها على سبعة . ففي كل من المثالين (فسيكفيكهمو) أو « أنلزمكموها » مجموعة مكونة من سبعة مقاطع . على أن هذا النوع نادر في اللغة العربية » [وانظر : أحمد مختار عمر : دراسة الصوت اللغوي : ٢٦٠]

٦ ـ عصام أبو سليم : المرجع السابق : ٥٠ ـ ٥١

٧ ـ عبدالعزيز حليلي : البنية المقطعية العربية : ٥٠

٨ ـ نفسه : ٥٠ . والنص مقتبس عن ابن يعيش : شرح المفصل ، ٩ : ٦٨

٩ ـ نفسه : ٥٣ . و (كذا*) ذكّر العدد مع « أبنية » ظنها جمع « بنية » ، وإنما هي جمع « بناء » فحق العدد أن يؤنث ، فبنية تجمع على « بنى » . . . ثم تردد وأعاد على هذا الجمع « اثنان » مرة ، و « اثنتان » مرة أخرى ، ثم همزهما وهما بلا همزة ، ثم وصف المثنى بمفرد ، بل أنّث وصف المذكر ، فضلاً عن إفراده .

١٠ ـ لسان العرب : شمم

١١ ـ ابن يعيش : شرح المفصل ، ٩ : ٦٧

١٢ ـ نفسه ، ٩ : ٦٨

١٣ ـ ابن مجاهد : كتاب السبعة في القراءات : ٥٤١

١٤ ـ نفسه : ٤٠١ ؛ المتن والحاشية

١٥ ـ نفسه : ١١٨ ـ ١١٩

١٦ ـ انظر : أحمد مكي الأنصاري : سيبويه والقراءات : ٥٩

١٧ ـ الفراء : معاني القرآن ، ١ : ١٨

١٨ ـ انظر : أحمد مكي الأنصاري : المرجع السابق : ٥٣ ـ ٥٤

١٩ ـ انظر مثلاً : أحمد مختار عمر : المرجع السابق : ٢٥٦ وتغريد السيد عنبر : المرجع السابق : ٦٣

٢٠ ـ سعد مصلوح : دراسة السمع والكلام : ٢٧٥ ـ ٢٧٦ . وانظر بسام بركة : علم الأصوات العام : ١٤٦

٢١ ـ انظر : إبراهيم أنيس : المرجع السابق : ١٦٣ ، وعبد الصبور شاهين : المنهج الصوتي للبنية العربية : ٣٨ ـ ٤٠ .

٢٢ ـ انظر : تمام حسن : مناهج البحث في اللغة : ١٧٣ .

٢٣ ـ انظر : عبد العزيز حليلي : المرجع السابق : ٤٦ ـ ٤٨ ، وبسام بركة : المرجع السابق : ١٤٣ ، وأحمد مختار عمر : المرجع السابق : ٢٥٦ .

٢٤ ـ نحن نمثل همزة الوصل في الكتابة الصوتية بحركة فقط .

٢٥ ـ ابن يعيش : المرجع السابق ، ٩ : ١٢٣ ، وقوله بحذف الواو والياء والألف مبني على اعتقاد القدماء بوجود حركة سابقة على هذه الحركات ؛ كل واحدة من جنسها ، والصواب أنها قصرت حسب .

٢٦ ـ انظر : ابن جني : الخصائص ، ١ : ٩٣ ، وابن يعيش : المرجع السابق ، ٩ : ١٤٣ .

٢٧ ـ انظر : سيبويه : الكتاب ، ٤ : ١٥٠ ، والمبرد : المقتضب ، ١ : ٨٥ ، ٢٣٥ و٢ : ٩٠ ـ ٩١ .

٢٨ ـ انظر : ابن جني : الخصائص ، ١ :٩٣ .

٢٩ ـ ابن جني : سر صناعة الإعراب ، ١ : ٦١ .

٣٠ ـ انظر وصفاً لهذه الأصوات : كمال بشر : علم اللغة العام ، الأصوات : ١٠٦ وسعد مصلوح : المرجع السابق : ٢٠٤ ـ ٢١١ .

٣١ ـ ابن جني : سر صناعة الإعراب ، ١ : ٦١ .

٣٢ ـ المبرد : المرجع السابق ، ٢ : ٩٢ ، وانظر منه : ١ : ٨٠ و ٢ : ٨٧ ، وسيبويه ، ٤ : ١٤٦ ، ١٥٠ وابن يعيش : المرجع السابق ، ٩ : ١٢٥ ـ ١٣٦ .

٣٣ ـ انظر : المبرد : المرجع السابق ، ٢ : ٨٧

٣٤ ـ انظر : الفراء : المرجع السابق ، ٢ : ٣٥٤

٣٥ ـ انظر : المبرد : المرجع السابق ، ١ : ٢٥٣ ـ ٢٥٤ .

٣٦ ـ ابن مجاهد : المرجع السابق : ٦١٥ .

٣٧ ـ المبرد : المرجع السابق ، ١ : ٨٠

٣٨ ـ المبرد : المرجع السابق ، ٢ : ٨٧

٣٩ ـ انظر : سيبويه ، ٤ : ١٢٦ ، ١٥٢ ، وابن يعيش : المرجع السابق ، ٩ : ٣٥ ، ١٢٥ ، ١٢٧ والسيوطي : الأشباه والنظائر ، ٣ : ١٣٧ .

٤٠ ـ انظر : ابن يعيش : المرجع السابق ، ٩ : ١٣٦ ـ ١٣٧ ، والسيوطي : المرجع السابق ، ٣ : ٣٠٩ .

٤١ ـ انظر : ابن يعيش : المرجع السابق ، ٩ : ١٣٧ .

٤٢ ـ ابن مجاهد : المرجع السابق : ١٠٩ .

٤٣ ـ نفسه ، ١١٠ .

٤٤ ـ انظر : سيبويه ، ٤ : ١٥٤ ـ ١٥٥ ، وابن يعيش : المرجع السابق ، ٩ : ١٢٤ ، والمقصود بالشذوذ الخروج على النظائر حسب ، أي شذوذ في القياس واطراد في الاستعمال .

٤٥ ـ انظر : سيبويه ، ٤ : ١٥٤ ، وابن يعيش : المرجع السابق ، ٩ : ١٢٤ ، ١٣١ .

٤٦ ـ ابن مجاهد : المرجع السابق : ١٧٤ ـ ١٧٥ .

٤٧ ـ انظر : سيبويه ، ٤ : ١٥٢ ، وابن يعيش : المرجع السابق ، ٩ : ٣٥ ، ١٢٧ .

٤٨ ـ انظر ابن يعيش : المرجع السابق ، ص : ١٣٧

٤٩ ـ سيبويه ، ٤ : ١٤٥ ـ ١٤٦ .

٥٠ ـ المبرد : المرجع السابق ، ٢ : ٩٢ .

٥١ ـ ابن عقيل : شرح ابن عقيل ، ١ : ١٧٧ .

٥٢ ـ محمد محيي الدين عبدالحميد : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل [مع شرح ابن عقيل] ، ٢ : ٥٩٧ .

٥٣ ـ بل وفي الدراسات الصوتية المختصة كذلك ، انظر مثلاً : عبدالصبور شاهين : المرجع السابق : ٦٩ ، وما بعدها ، وتغريد السيد عنبر : المرجع السابق : ٧٠ .

ثبت المراجـــع

- ابراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ـ الطبعة الخامسة ، مكتبة الأنجلو المصرية ـ ١٩٧٩ .
- أحمد مختار عمر : دراسة الصوت اللغوي ـ الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ـ ١٩٨٥ .
- أحمد مكي الأنصاري : سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ .
- برتنيل مالمبرج : علم الأصوات ، تعريب ودراسة عبدالصبور شاهين ، مكتبة الشباب .
- بسام بركة : علم الأصوات العام ، أصوات اللغة العربية ، مركـز الإنماء القـومي ـ بيروت ـ ١٩٨٨ .
- تمام حسان : مناهج البحث في اللغة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٥٦ .
- ابن جني : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
ـ سـر صناعـة الإعراب ، تحقيق حسن هنـداوي ، الطبعـة الأولى ، دار القلم ـ دمشق ١٩٨٥ .
- سعد مصلوح : دراسة السمع والكلام ، عالم الكتب ١٩٨٠ .
- سيبويه : الكتاب ، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون ، عالم الكتب . بيروت .
- السيوطي : الأشباه والنظائر ، تحقيق عبدالعال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ١٩٨٥
- عبدالصبور شاهين : المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي ، مؤسسة الرسالة ١٩٨٠ .
- ابن عقيل : شرح ابن عقيل : تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، الطبعة الرابعة عشرة ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ـ ١٩٦٤ .
- الفراء : معاني القرآني ـ الطبعة الثالثة ـ عالم الكتب ١٩٨٢ .
- كما بشر : علم اللغة العام ، الأصوات ـ الطبعة السابعة ، دار المعارف ١٩٨٠ .
- المبرد : المقتضب ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ـ بيروت .
- ابن مجاهد : كتاب السبعة في القراءات ، تحقيق شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ١٩٨٠ .
- محمد محي الدين عبدالحميد : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل [ضمن شـرح ابن عقيل السابق]
- ابن منظور : لسان العرب .

- هنري فليش : العربية الفصحى ، نحو بناء لغوي جديد ، تعريب وتحقيق عبدالصبور شاهين ، الطبعة الأولى ، المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت ـ ١٩٦٦ .

الدراســـــات :

- تغريد السيد عنبر الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة ، المجلة العربيـة للدراسات اللغوية المجلد الرابع ، العدد الأول ـ ١٩٨٥ .
- عبدالعزيز حليلي : البنية المقطعية العربية ، المجلة العربية للدراسات اللغوية ـ المجلد الرابع ، العدد الأول ـ ١٩٨٥ .
- عصام أبو سليم : البنية المقطعية في اللغة العربية ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني السنة الحادية عشرة ، العدد (٣٣) ، ١٩٨٧ .